

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من منظمة زونتا الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1.



البيان

يكثسي الموضوع ذو الأولوية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة أهمية خاصة في ضوء التحديات الكثيرة التي تواجهها المرأة الريفية بسبب العديد من العوامل، بما في ذلك الآثار الراهنة لاقتئران عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وتغير المناخ، وكلاهما يؤدي إلى تفاقم الفقر الذي تعاني منه هؤلاء النساء بالفعل.

وفي عام ١٩٩٥، جرى التأكيد في منهاج عمل بيجين على وجوب صياغة سياسات رامية إلى تحسين ظروف المرأة في المناطق الريفية، والأهم من ذلك، ضرورة تنفيذ تلك السياسات. وشملت المجالات التي حظيت باهتمام خاص في ذلك الوقت وصول المرأة الريفية إلى الموارد مثل الأراضي والقروض والتكنولوجيا والعمل اللائق. وجرت الإشارة إلى ضرورة أن تكون المرأة الريفية جزءاً من عمليات صنع القرار، وكذلك ضرورة تيسير حصولها على التعليم والخدمات الصحية.

وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك منهاج عمل بيجين، على وجه التحديد، الدول إلى ضمان حماية حقوق الإنسان للمرأة الريفية وإنصافها في الوصول إلى الأراضي والأسواق ومرافق الرعاية الصحية والتدريب والتعليم والأحوال المعيشية اللائقة.

وتعتمد أغلبية الأسر في البلدان النامية على الزراعة لكسب عيشها. ونتيجة لذلك، يجب على النساء في المناطق الريفية المشاركة في أعمال الزراعة، مع صون أسرهن ورعايتها. وتلعب النساء أدواراً حاسمة الأهمية في الاقتصاد الريفي وفي الإنتاج الزراعي، على الرغم من أن أغلب عملهن لا يتم الإبلاغ عنه نظراً لعدم وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وكثير من العمل الذي تؤديه يعتبر في بعض الأحيان عملاً منزلياً بينما هو في الواقع عمل ضروري للإنتاج الزراعي والتنمية. وغالباً ما يتم التقليل من حجم عمل المرأة دون أجر في مزارع تملكها الأسرة، كما أنه يقدر بأقل من قيمته الحقيقية.

وقد فشلت بعض الدول التي اعتمدت سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين في تنفيذ تلك السياسات. وكانت النتيجة أن العادات والمواقف الثقافية التي تكرر الصور النمطية للمرأة تُركت مستمرة دون رادع. وعندما تقوم الدول فعلاً بتنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن العديد من النساء يجهن حقوقهن بسبب نقص التعليم والأمية الناتجة عن ذلك، وبالتالي فإنهن لا يطالبن بتلك الحقوق المنصوص عليها في القانون.

وفي كثير من البلدان، يعد التمييز القائم على نوع الجنس السبب في عدم قدرة المرأة الريفية على امتلاك الأراضي أو وراثتها. وحتى عندما يتم السماح للنساء بامتلاك الأراضي أو تأجيرها، فغالبا ما تتسم هذه الأراضي بصعوبة زراعتها وبعدها عن نقاط التوزيع بحيث يصبح الوصول إلى الأسواق غير ممكن تقريبا.

ونحن نعتقد أن الاستثمار في قضايا المرأة الريفية عن طريق التعليم والتدريب وتحسين المرافق الصحية وتوفير العمل اللائق وظروف المعيشة الملائمة سوف يجلب فوائد للدول التي تجعل هذه القضايا مسائل ذات أولوية.

وقد جلب تغير المناخ كوارث طبيعية غير مسبقة، وهو أحد أخطر التحديات التي تواجهها المرأة الريفية، التي تعاني بالفعل من جراء الفقر المدقع. ويجب علينا أن ندرك الارتباط المهم بين تغير المناخ ونوع الجنس، إلى جانب ما يمكن للمرأة أن تساعد في تحقيقه من تخفيف كبير لآثار تغير المناخ والتكيف معها. ويمكن أن يكون دور المرأة الريفية كعامل تغيير دورا كبيرا فيما تواجه تحديات مستقبل مختلف إلى حد كبير. ولكنه لا يمكنها مواجهة تلك التحديات إذا كانت غير مستعدة بسبب نقص التعليم والوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والعمل اللائق. ويعد العمل اللائق وسيلة لاستخلاص النساء الريفيات من براثن الفقر، حيث يزداد يأسهن مع تناقص إمكانية أن تتيح الأعمال الزراعية إعالة أسرهن. ولسوء الحظ، فعندما يتعلق الأمر بالعمل اللائق، يوجد نمط من عدم المساواة، ينجم الكثير منه عن التمييز الثقافي. وتُعطى المرأة في أغلب الأحيان وظائف وضيعة، كثير منها يتسم بظروف عمل سيئة ويدّر أجورا منخفضة مقابل ساعات عمل طويلة. ولا يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة، بل إنه يكرّس التمييز.

وفي نهاية المطاف، يمكن التغلب على الحواجز الثقافية التي تُبقي المرأة الريفية فقيرة وتحول دون تمكينها، وذلك عن طريق تعليم الفتيات والنساء. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية هدف إتاحة فرصة متساوية لكل من الفتيان والفتيات، فالفتيات المتعلّمات يصبحن نساء متعلّمات يتمتعن بمزيد من الكفاءات، مما يسفر عن تحسن صحة الأسر والمجتمعات المحلية.

وحيث أن المناقشة السابقة ما هي سوى بداية لخدش سطح المشاكل التي تواجه المرأة الريفية، فنحن نشعر بضرورة إجراء حوار عن موضوع العنف ضد المرأة. ويعد العنف ضد المرأة نتيجة من نتائج عدم المساواة بين الجنسين. وقد أشار الأمين العام بان كي - مون خلال إطلاق حملة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" في عام ٢٠٠٨، إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء يُرجح أن تتعرض للضرب أو للإكراه على ممارسة الجنس

أو لشكل آخر من المعاملة السيئة خلال فترة حياتها. ونحن نعلم أن الفقر والظروف المعيشية السيئة لها أثر كبير في تفاقم مشكلة العنف ضد المرأة. ومن المسلم به أن تلك المشكلة أكثر تفشيا في البلدان النامية حيث تبلغ مستويات الفقر أقصاها. ويمكن أن يساعد كسر دائرة الحرمان والفقر على الإسراع في القضاء على العنف ضد المرأة.

ومراعاة للنقاط الآتية الذكر، فإن توصياتنا تتمثل فيما يلي:

- في جميع الدول، لا بد من تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، من أجل تحسين حياة المرأة الريفية وتمكينها من الناحية الشخصية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن ذلك التنفيذ أن يساعد على الحد من الفقر وأن يحقق استدامة التنمية.
- تمشيا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة المرأة الريفية في جميع مناحي حياتها، بما في ذلك الجوانب السياسية، ولا سيما عندما يتعلق ذلك باتخاذ القرارات.
- ينبغي حث جميع الدول على وضع تدابير وسياسات تقوم على نوع الجنس وتراعي الاعتبارات الجنسانية. وينبغي توفير التعليم والتدريب والتوعية بحيث يمكن للمرأة الاستفادة الكاملة من تلك السياسات والتدابير. ويجب ألا يكون تدريب العاملين في الحكومة وفي مجال العدالة محالا هامشيا في تلك السياسات، بل عنصرا مهما كذلك.
- يجب أن تولي جميع الدول أهمية قصوى لتنفيذ القوانين القائمة على أساس المساواة، فلا قيمة لوجود قوانين تسمح للمعتدين بالإفلات من العقاب.
- يجب أن تستند جميع قضايا المساواة بين الجنسين على أساس الافتراض بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. وسيساعد النهج القائم على حقوق الإنسان على تمكين المرأة الريفية من التمتع بكامل هذه الحقوق، كما سيساعد على القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة.
- يجب على جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لزيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية للمرأة الريفية. ويجب أن تشمل مرافق الرعاية الصحية الرعاية الوقائية إلى جانب الرعاية المخففة للألام.
- ينبغي لجميع الدول أن تكون على بينة من الفوائد التي تجنيها مقابل تكلفة تعليم الفتيات والنساء، فهو استثمار في المستقبل، لا يمكنه إلا أن يسفر عن تحسين أحوال الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان.